

«وربة للتأمين»: قبول استقالة توفيق البحر من عضوية مجلس الإدارة ومناصبه التنفيذية

«طيران ناس» تطلق رحلات جديدة بين الكويت والطائف



محمد العليان



توفيق البحر



أنور بوخمسين

أعلنت شركة وربة للتأمين عن تقديم عضو مجلس إدارة والعضو المنتدب توفيق شمالان البحر استقالته من عضوية مجلس الإدارة كممثل للشركة العربية للاستثمار وعن مناصبه التنفيذية في إدارة الشركة، وذلك في كتاب تم توجيهه إلى سوق الكويت للأوراق المالية يوم الخميس الماضي.

حيث عقد اجتماع طارئ من قبل مجلس إدارة الشركة وبعد مناقشات مستفيضة تم قبول الاستقالة على أن تكون سارية المفعول ابتداء من تاريخ قبولها.

وتجرب أسباب استقالة توفيق شمالان البحر - إلى أسباب صحية وشخصية كما جاء في كتاب الاستقالة.

هذا ويعتبر توفيق البحر من رواد العمل في صناعة التأمين بالكويت، حيث انخرط بالعمل في شركة وربة للتأمين منذ نشأتها عند عودته من دراسته في جامعة أوريغون الأميركية عام 1977، حيث تخصص فيها في مجالات العلوم والرياضيات والإحصاء، والترقى بالشركة مناصب عدة بدءاً من نائب للرئيس ثم رئيس لدائرة السفن والطيران، لتتسع الدائرة تحت إدارته لتصبح دائرة للحريق والحوادث العامة، وفي منتصف الثمانينات أصبح نائبا للمدير العام، ومن بعداً تولي منصب المدير العام منذ التحرير، حيث أعاد بناء الشركة من آثار الأضرار التي لحقت بها، واستمر في عطاءه وقيادته للشركة لضيف مسؤولة العضو المنتدب في عام 2010، وخلال مسيرته شارك في العديد من اللجان والمؤسسات التي ساهمت بشكل مباشر في تطوير صناعة التأمين ليس فقط على المستوى المحلي ولكن على المستوى الإقليمي والقاري، بحيث ساهمت خبرته الواسعة والمتنوعة في جميع مجالات التأمين سواء أكانت لخدمات الأفراد والشركات في تقلده العديد من المناصب منها قيادة فريق العمل المشكل من شركات

الشركة تعين

محمد العليان

مديراً عاماً

بالوكالة

توفيق البحر

محمد العليان

أنور بوخمسين

التأمين الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا الصدد صرح للتأمين أنور جواد بوخمسين قائلاً: «إن مجلس الإدارة قد وفق تقديره لمساهمات توفيق شمالان البحر - خلال مدة عضويته في مجلس الإدارة، ويتقدم رئيس الشركة بالشكر الجزيل لتوفيق شمالان البحر - على جهوده الفاعلة ومساهماته القيمة طيلة فترة عضويته بالمجلس».

كما أعلنت الشركة عن تعيين محمد راشد العليان - مديراً عاماً بالوكالة وهو من رفاقه السابقين لتوفيق شمالان البحر - حيث انخرط هو الآخر في شركة وربة للتأمين منذ نشأتها عام 1977 وتدرج في مختلف المناصب القيادية حتى تولى منصب نائب المدير العام للحريق والحوادث العامة منذ 7 سنوات.

ومحمد العليان من حاملي دبلوم العلوم التجارية التطبيقية تخصص تأمين وبنوك عام 1979 ومن خريجي جامعة فلوريدا عام 1986، وله من الخبرات في مجال التأمين ما يزيد على 30 عاماً من الدراسات والدورات المتنوعة، وبالإضافة إلى قيادته للعديد من اللجان المتخصصة في مجالات التأمين المتنوعة، كما كان عضواً وزميراً في عدد من المؤسسات العلمية والعالمية المتخصصة في أعمال التأمين منها كونه محكماً عالمياً معتمداً لمركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون وعين كسفير لدولة الكويت من قبل جمعية

أعلنت «طيران ناس» عن إطلاق خط سيرها الجديد الدولي بين الكويت والطائف وذلك تلبية لرغبة الكثير من عملاء طيران ناس في الكويت ولتعزيز التواجد بها.

حيث ستبدأ «طيران ناس» بتسيير رحلاتها الجديدة من الكويت إلى الطائف والعكس ابتداءً من 18 فبراير الجاري بواقع 3 رحلات أسبوعياً.

وقضى هذا الشأن، قال الرئيس التنفيذي لطيران ناس الكابتن فرانسوا بوتيلير: «إن هذه الوجهة الجديدة لـ «طيران ناس» هي جزء من استراتيجيتنا «طيران ناس» الجديدة للانتشار وتعزيز تواجدهم «طيران ناس» في المحطات الدولية. وأضاف «هذه الوجهة الجديدة من وإلى الطائف تعكس اهتمام «طيران ناس» بتلبية احتياجات العملاء وكذلك أهمية مدينة الطائف لاسيما أن الطائف تشكل جوازها النقدي والهدايا المنطقية وبوابة مميزة للوصول إلى مكة المكرمة».

وأضاف بالقول: «نحن سعداء بتوفير هذه الوجهة الجديدة لعملائنا الأعزاء في الكويت، مؤكداً أن «طيران ناس» ومنذ انطلاقتها الأولى في 2007 بالسعودية قامت بنقل أكثر من 10 ملايين راكب حيث تعتبر طيران ناس الاختيار الذي يفضل قيم خدماتها الأساسية، التي تتركز في دقة المواعيد، والأسعار المناسبة، والخدمات الزكية في التعامل مع العملاء، والتي يقدمها الطيران من خلال أكثر من 640 رحلة أسبوعياً تغطي 28 وجهة داخل السعودية وخارجها».

3.6٪ نسبة تراجع

الإشغال الفندقية

بالكويت في نوفمبر

أفادت «شركة التعمير للاستثمار العقاري» بأن نسبة الإشغال الفندقية في الكويت بلغت 56٪ خلال شهر نوفمبر 2012، مما يشير إلى انخفاض نسبيته 3.6٪ مقارنة بنوفمبر 2011 والتي سجلت حينئذ 58.8٪.

أعلنت مجموعة الوكالات الوطنية، إحدى شركات عبدالعزيز العلي المطوع، الوكيل المعتمد للسيارات كيا موتورز في الكويت، عن إطلاق حملة ترويجية فريدة الفوز فيها مؤكداً لجميع عملاء «كيا»، حيث تعبر مجموعة الوكالات الوطنية من خلالها عن اهتمامها وتقديرها لمحبي سيارات «كيا»، وتسعى من خلالها لتعزيز العلاقة مع عملائها والانتقال بها لمستويات جديدة.

الحملة الترويجية التي انطلقت مع الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر الماضي وتستمر حتى نهاية فبراير الجاري، تحمل شعار «الكل راكب مع كيا»، وهي واحدة من أكبر الحملات الترويجية التي تطلقها مجموعة الوكالات الوطنية، حيث يصل مجموع قيمة جوائزها النقدي والهدايا العينية ومزايا خدمات ما بعد البيع إلى نحو 750 ألف دولار.

وتظهر هذه القيمة الرائعة للجوائز حقيقة شعار الحملة «الكل راكب»، حيث سيحصل جميع المشترين لسيارات كيا موتورز خلال الفترة المشار إليها على: بطاقة شراء بقيمة 100 دينار من مجموعة شركات محمد حمود الشايح، تأمين شامل لمدة عام، تأمين ضد الغير، تسجيل ملكية السيارة مع اللوحات، كوبون مقابل كل 500 دينار من فئس السيارة المشتراة لدخول السحب على الجوائز النقدية، والمقرر أن يجري مطلع شهر مارس المقبل.

وفي هذا السياق، قالت مديرة التسويق في مجموعة الوكالات الوطنية، نادية جبران: «إن جميع الحملات الترويجية التي تطرحها المجموعة تظهر مدى التقدير الذي يستحقه عملاء كيا موتورز في الكويت، لأنه من الضروري أن يشعر مالكو سيارات كيا باننا ندعم قفقتهم بموديلاتنا من خلال تقديم مزايا إضافية وهدايا مادية، إلى جانب التزامنا بأعلى معايير الجودة وخدمات ما بعد البيع المميزة».

يذكر أن حملة «الكل راكب مع كيا»، تشمل ثمانية نجوم من سيارات كيا موتورز وهي: كيا كادينزا: سيارة الصالون الفاخرة، ذات التصميم العصري الديناميكي الرابع والشكل المتألق، والأداء القوي بمحرك سعة 3.5 ليترات بقوة 290 حصاناً، وجير أوتوماتيك 6 سرعات، والمقصورة الراحبة المزودة بخصصة وافر من أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا السيارات الفاخرة، وتكفل مجموعة الوكالات الوطنية هذه السيارة لمدة عشر سنوات، أو لمسافة نصف مليون كيلومتر، أيهما أقرب.

كيا أوبتيما: سيارة الصالون متوسطة الحجم ذات قيمة مالية مناسبة للجميع، مع مستودعات سخنة من المميزات القياسية، ونوفر كيا موتورز نسختين من هذه السيارة، الأولى مزودة بمحرك NU الجديد 4 سلندر، سعة 2.0 لتر، بقوة 170 حصاناً وجير أوتوماتيك 6 سرعات، أما الثانية فهي مجهزة بمحرك سعة 2.4 لتر، بقوة 180 حصاناً.

كيا سورينغو الجديدة: كليا، التي صممت لتعملية تعديل للواجهة فجات أكثر جمالا من ذي قبل وتمتص شعور أكبر بقوة.

كيا موهافي: سيارة الـ SUV كبيرة الحجم الأفضل داخل المدينة وخارجها والتي تحمل أعلى تصنيف لاختبارات السلامة على الطرقات، وتأتي بمحرك 6 سلندرات سعة 3.8 ليترات بقوة 274 حصاناً وبمحرك 8 سلندرات سعة 4.6 ليترات بقوة 330 حصاناً، وتترجع على عرش الـ «خمس نجوم» في فئة الأمان، الذي تمنحه الإدارة الوطنية لسلامة المرور التابعة لهيئة النقل الأميركية.

كيا سبورتاج: سيارة الـ SUV التي تتصدر قائمة أفضل السيارات من الفئة صغيرة «إس يو في كروس أوفر»، ومتوفرة أيضاً بنسختين: الأولى مزودة بمحرك 4

سلندرات، سعة 2.0 لتر، بقوة 166 حصاناً، أما الثانية فمفحرس سعة 2.4 لتر بقوة 177 حصاناً.

كيا كرنفال: «الفان» العائلية الراحبة، التي تسع 8 أشخاص وتأتي بمحرك 3.5 ليترات بقوة 275 حصاناً وبمحرك 2.7 لتر بقوة 189 حصاناً.

كما تؤكد التزام كيا موتورز الدائم بأن توفر لعملائها، وخصوصاً العائلات، واحدة من أكثر الشاحنات الصغيرة أماناً في العالم، من جهة تقييم الأخطار الشاملة على الركاب، ومعيار التحكم في الثبات الإلكتروني، والوسائد الهوائية ذات الستائر الجانبية لجمع الصوف، إضافة إلى اجتياز أعلى معدلات اختبار الصدمات.

كيا سول: معشوقة الشباب بتصميمها الخارجي الالات، وتتسع سول بركاب كبيرة من الداخل، حيث توفر مساحة فائقة الراحة لـ 5 ركاب من البالغين، وتم تجهيز سول بمحرك 1.6 لتر بقوة 124 حصاناً وقد تم تجهيز سول بمجموعة من الموصفات التقنية الخلاصة التي ترقى لفئة الشباب، وتعد واحدة من أكثر السيارات المناسبة للسير في الشوارع وسط المدينة، أو للاستمتاع بنزهة رائعة على الشوارع الخارجية.

كيا ريو: السيدان التي تأتي بخمسة وأربعة وثلاثة أبواب بمحرك 1.4 لتر وقوة 109 أحصنة.



«الشال»: 33,3 مليار دينار إجمالي الودائع لدى البنوك بنهاية ديسمبر

ارتفاع أصول بنك الخليج لتبلغ 4,8 مليارات دينار بنهاية 2012

0,885 مرة وهو أدنى قليلاً من مستوى مثيله في عام 2011 الذي بلغ 0,910 مرة. ومن جهة أخرى ارتفعت جملة أصول البنك ما قيمته 60,8 مليون دينار لتبلغ 484,67 مليون دينار وهو ارتفاع تقارب نسبيته 1,3 مقارنة بجملة أصول بلغت 478,9 مليون دينار في عام 2011 حيث ارتفع النقد وودائع قصيرة الأجل بنحو 112,7 مليون دينار حين بلغت نحو 483,2 مليون دينار مقارنة مع 370,5 مليون دينار في عام 2011. وارتفع أيضاً بند قروض وسلف للبنوك بنحو 171,3 أي نحو 58,5 مليون دينار إذ بلغت جملة هذه الأصول نحو 92,6 مليون دينار مقارنة بنحو 34,1 مليون دينار في العام الذي سبقه 2011.

وارتفعت أيضاً استثمارات متاحة للبيع بنحو 16,3 مليون دينار حين بلغت نحو 122,4 مليون دينار مقارنة مع 106 ملايين دينار في العام السابق.

وتراجعت الأصول الحكومية بنحو 133,1 مليون دينار حين بلغت نحو 174,6 مليون دينار مقارنة مع 847,7 مليون دينار وتراجعت أيضاً محفظة القروض والسلف (قروض العملاء) بنحو 11,6 مليون وصولاً إلى 3322,5 مليون دينار في عام 2012 (تمثل نحو 68,6% من إجمالي أصول البنك) مقارنة مع 3334,1 مليون دينار في العام 2011 (تمثل نحو 69,7% من إجمالي أصول البنك).

مليون دينار مقارنة مع 225,7 مليون دينار لعام 2011، ويعود السبب إلى ارتفاع في صافي أرباح التعامل بالعملة الأجنبية والمشتقات بنحو 10,3 ملايين دينار أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 64٪، وصولاً إلى 26,4 مليون دينار مقارنة مع 16,1 مليون دينار في عام 2011، وارتفعت إيرادات الفوائد بنحو 3,8 ملايين دينار أي نحو 2٪، حين بلغت نحو 176,2 مليون دينار، مقارنة مع مستوى مثيلتها المحقق في عام 2011 والبالغ نحو 172,5 مليون دينار، بينما تراجعت إيرادات محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع بنحو 1,9 مليون دينار، أي نحو 27,1٪، وصولاً إلى نحو 5,3 ملايين دينار مقارنة مع نحو 7,3 ملايين دينار في عام 2011. وبلغ متوسط تكلفة الفائدة المدفوعة نحو 14,4٪ في عام 2012 مقارنة بنحو 16,1٪ في عام 2011 بلغ متوسط الفائدة المقبوضة إلى 14,7٪ مقارنة بنحو 14,5٪ في عام 2011.

وتراجع إجمالي مصروفات الفوائد بنحو 12٪ بينما ارتفع إجمالي الإيرادات بنحو 2,2٪ كما أسلفنا سابقاً الأمر الذي أدى إلى ارتفاع صافي إيرادات الفوائد بنحو 11,1٪ حين بلغ نحو 117,7 مليون دينار مقارنة مع 105,9 ملايين دينار في عام 2011.

كذلك تشير الأرقام إلى ارتفاع طفيف في نسبة ديانات السيولة إلى نحو 104,2 بعد أن بلغت نحو 103,5 في نهاية عام 2011 وبلغ معدل مخاطر الفائدة نحو

تناول تقرير الشال نتائج بنك الخليج 2012 حيث قال ان البنك اعلن عن نتائج اعماله للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012، وتشير هذه النتائج إلى ان البنك حقق أرباحاً بعد خصم مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وضريبة العمالة الوطنية والزكاة، بلغت نحو 30,9 مليون دينار مقابل نحو 30,6 مليون دينار في عام 2011، أي بنسبة ارتفاع بلغت 10,9٪، أي نحو 267 ألف دينار، وترجع هامش صافي الربح إلى نحو 12,9٪ بعد أن بلغ 13,6٪ في عام 2011 وذلك لارتفاع الإيرادات التشغيلية بنحو 5,5٪ وهي نسبة ارتفاع أعلى من نسبة ارتفاع صافي الربح البالغة نحو 0,9٪، كما أسلفنا سابقاً.

ويلاحظ من تحليل البيانات المالية للبنك أن السبب الرئيسي للارتفاع الطفيف في صافي الربح، رغم ارتفاع الإيرادات التشغيلية للبنك، يعود إلى تراجع القروض المستردة من 10,7 ملايين دينار في عام 2011، إلى قروض مشطوبة بلغت نحو 5,2 ملايين دينار في عام 2012، وبلغت خسارة الانخفاض في القيمة لاستثمارات متاحة للبيع نحو 11,9 مليون دينار، أي بارتفاع بلغ نحو 4,2 ملايين دينار أي ما يعادل 54,9٪، مقارنة مع 7,7 ملايين دينار في عام 2011.

وارتفعت إيرادات التشغيل بنحو 12,4 مليون دينار، أي نحو 5,5٪، كما أسلفنا سابقاً، حين بلغت نحو 238,1

أسعار الفائدة على ودايع العملاء لأجل، بكل من الدينار الكويتي والدولار الأميركي، مقارنة بنهاية ديسمبر 2011، فتذكر الخسارة، أنه وأصل انخفاضه على العملتين، ومازال الفرق في متوسط أسعار الفائدة، على ودايع العملاء في نهاية الفترتين، إذ بلغ نحو 0,411 نقطة، لودائع شهر واحد، ونحو 0,498 نقطة، لودائع 3 أشهر، ونحو 0,545 نقطة، لودائع 6 أشهر، ونحو 0,520 نقطة، لودائع 12 شهراً، فيما كان ذلك الفرق، في نهاية ديسمبر 2011، نحو 0,642 نقطة، لودائع شهر واحد، ونحو 0,700 نقطة، لودائع 3 أشهر، ونحو 0,783 نقطة، لودائع 6 أشهر، ونحو 0,842 نقطة، لودائع 12 شهراً. وبلغ المتوسط الشهري لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأميركي، نحو 281,289 فلساً كويتياً لكل دولار أميركي، بانخفاض بلغ نحو 1,4٪، مقارنة بالمتوسط الشهري لديسمبر 2011، عندما بلغ نحو 277,407 فلساً لكل دولار. كما ذكر تقرير الشال أن الشركة الكويتية للمقاصة أصدرت تقريرها «حجم التداول في السوق الرسمي طبقاً لنسبة المتداولين»، عن شهر يناير 2013، والمنشور على موقعه الإلكتروني لسوق الكويت للأوراق المالية.

وأفساد التقرير أن الأفراد لايزالون أكبر المتعاملين، إذ استحوذوا على 59,1٪ من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (نحو 54,7٪ لشهر يناير من عام 2012)، و56,8٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (نحو 52,8٪ للفترة نفسها من عام 2012). وأشار التقرير إلى أن المستثمرين الأفراد باعوا أسهما بقيمة 396,188 مليون دينار، كما اشتروا أسهما بقيمة 381,005 مليون دينار، ليصبح صافي تداولاتهم، بيعاً، نحو 15,183 مليون دينار.

مليارات دينار أي ما نسبته 37,4٪، من إجمالي التسهيلات الائتمانية (نحو 8,947 مليارات دينار في نهاية ديسمبر 2011)، وبلغت قيمة القروض المسجلة ضمنها نحو 6,036 مليارات دينار أي ما نسبته 60٪ من إجمالي التسهيلات الشخصية و لشراء الأسهم ضمنها نحو 2,706 مليار دينار أي ما نسبته 26,9٪ من إجمالي التسهيلات الشخصية وبلغت قيمة القروض الاستهلاكية نحو 1,036 مليار دينار وبلغت التسهيلات الائتمانية لقطاع العقار نحو 7,131 مليارات دينار أي ما نسبته 26,5٪ من الإجمالي (6,756 مليارات دينار في نهاية ديسمبر 2011) ولقطاع التجارة نحو 2,478 مليار دينار أي ما نسبته 29,2٪ (نحو 2,307 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2011) ولقطاع المؤسسات المالية - غير البنوك - نحو 1,905 مليار دينار، أي ما نسبته 7,1٪ (نحو 2,380 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2011). وتشير الشال أيضاً إلى ان إجمالي الودائع لدى البنوك المحلية قد بلغ نحو 33,375 مليار دينار وهو ما يمثل نحو 70,6٪ من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية بارتفاع ملحوظ بلغ نحو 2,736 مليار دينار عما كان عليه في نهاية ديسمبر 2011، أي بنسبة نمو بلغت نحو 8,6٪ ويخص عملاء القطاع الخاص من تلك الودائع بالتعريف الشامل، أي شاملة المؤسسات الكبرى، مثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية - لا يشمل الحكومة - نحو 28,420 مليار دينار أي ما نسبته 85,2٪ ونصيب ودايع عملاء القطاع الخاص بالدينار الكويتي منها نحو 26,148 مليار دينار أي ما نسبته 92٪، وما يعادل نحو 2,272 مليار دينار بالعملة الأجنبية، لعملاء القطاع الخاص أيضاً.

قال تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي ان بنك الكويت المركزي تدر في نشرته الاحصائية النقدية الشهرية لشهر ديسمبر 2012 والمنشورة على موقعه على الانترنت ان رصيده اجمالي أدوات الدين العام قد انخفض بما قيمته 218 مليون دينار ليصبح 1,755 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2012 بعدما كان 1,973 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2011، وأدوات الدين العام تتكون من سندات الخزنة الاطول أمدا برصيد 1,755 مليار دينار (1,848 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2011)، وأدوات الخزنة برصيد «لا شيء» (125 مليون دينار في نهاية ديسمبر 2011)، وقد بلغ متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزنة، لمدة ستة نحو 7,1٪ (منذ أغسطس 2012)، وتستأثر البنوك المحلية بأموال بنسبته 96٪ من إجمالي أدوات الدين العام (نحو 95,6٪ في نهاية ديسمبر 2011)، وبذلك يبلغ إجمالي الدين العام المحلي نحو 1,755 مليار دينار أي ما نسبته 3,7٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لعام 2012 والمقدر بنحو 47,7 مليار دينار.

وتذكر نشرة بنك الكويت المركزي ان إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين والمقدمة من البنوك المحلية قد بلغ نحو 26,895 مليار دينار وهو ما يمثل نحو 56,9٪ من إجمالي موجودات البنوك المحلية بارتفاع ملحوظ بلغ نحو 1,284 مليار دينار عما كان عليه في نهاية ديسمبر 2011، وهي قيمة تمثل نسبة نمو بلغت نحو 5٪ خلال عام 2012، وكانت معدلات نمو التسهيلات الائتمانية في الأعوام 2005 و 2006 و 2007 و 2008 و 2009 و 2010 و 2011 قد بلغت نحو 19,9٪، 26,3٪، 34,8٪، 17,5٪، 16,1٪، 0,4٪، 1,6٪ على التوالي. وبلغ إجمالي التسهيلات الشخصية نحو 10,059

.. والبنك يهنئ 57 من موظفيه على تخرجهم من معهد الدراسات المصرفية

معمد، وشهادة مساعد مدير فرع مصرفي معمد. وفي هذا الصدد، أكد بنك الخليج في بيان صحافي التزامه طويل الامد بالاستثمار في موظفيه وتشجيعهم على الاستفادة من فرص التدريب المتاحة لهم لسفل مهاراتهم، مما يعكس إيجاباً على البنك ويزيد من تنمية معرفة الموظف وولائه، كما يرتقي بمستوى الأداء الذي يعزز من جودة معايير الخدمة والفاعلية التي يقدمها البنك ويحرص على الاستمرار في تقديمها إلى عملائه.

احتفل بنك الخليج بتخرج 57 من موظفيه خلال حفل التخرج السنوي الذي اقامه معهد الدراسات المصرفية. حيث حضر الموظفون الحفل، الذي أقيم في غرفة تجارة وصناعة الكويت، وتسلموا شهادات اجتياز عدد من الدورات المصرفية المتخصصة التي قدمها المعهد خلال العام الأكاديمي 2011-2012 وفي مقدمتها شهادة إدارة الائتمان المعتمدة، وشهادة إدارة الائتمان - مستوى متقدم، وشهادة إدارة المخاطر، وشهادة مدير فرع مصرفي



إدارة بنك الخليج مع الموظفين بعد تسلمهم شهادات التخرج